أسباب حوادث المرور في ليبيا

ا. الصادق علي انبيه

هدف هذا البحث للتعرف على أسباب حوادث المرور في ليبيا، حيث حظيت باهتمامات كبيرة لذا جميع دول العالم وذلك نظراً لخطورتها وتزايد أضرارها الاجتماعية والاقتصادية فأصبحت تلفت الانتباه لذا الكثير من المتضررين في كافة العلوم المختلفة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء هذه الحوادث المرورية، وكانت اهم النتائج كالتالي:

ازدياد ملحوظ بعدد الخسائر (المادية، والبشرية) بمرور الزمن.

2- أغلب أفراد المجتمع غير راضين عن صلاحيات الطرقات لسير المركبات.

3- هناك تهاون في تطبيق القانون من قبل رجال المرور.

مقدمة البحث:

تعد مشكلة حوادث المرور من أهم المشكلات التي تواجه الإنسان اليوم، حيث تشكل هذه المشكلة جزءا مهماً من حياة الناس ذلك لما ينتج عنها من مآس وأضرار لا حصر لها، ومع تزايد عدد السكان في ليبيا وزيادة الازدحام في بعض المناطق الحضرية وزيادة عدد المركبات على الطرق العامة، زادت حدة ظاهرة حوادث المرور وتبدو واضحاً أن ضريبة هذا النمو والتطور تشكل خطراً يهدد المجتمع بأسره، إن لم تسرع الدولة بوضع حلول حازمة للحد من النزيف الدموي المستمر والمتزايد كل يوم. وتعتبر حوادث المرور ظاهرة عالمية ليست مقتصرة على دولة بعينها وإنما هي مشكلة تعاني منها أغلب المجتمعات المعاصرة سواء الغنية أم الفقيرة، المتقدمة أو المتخلفة، الصناعية أم النامية كما أنها – مصدراً من مصادر المشكلات الاجتماعية والأسرية، والمشكلات الاقتصادية المحلية بصفة خاصة، حيث بلغت حالات الوفيات من حوادث الطرق في العالم حسب الإحصائيات إلى أكثر من 30 مليون حالة وفاة حدثت منذ اختراع السيارة عام 1896 حتى يومنا هذا.

إن حوادث المرور أصبحت من أبرز مشكلات النقل في العصر الحديث، وكذلك تشير الإحصائيات إلى أنه في كل يوم يموت ما يقارب من 3 ملايين شخص بسبب حوادث المرور عام 2020 كما يبلغ عدد الوفيات من حوادث المرور على الطرق 20 شخصا لكل 100,000 ألف نسمة في العالم، وأن نسبة 60 % من هذه الوفيات – في الأعمار من 15-45 سنة وهي الفئة المنتجة في المجتمع. (الخضري، **2015، ص12)**

مشكلة البحث:

إن مشكلة حوادث المرور حظيت باهتمامات كبيرة لذا جميع دول العالم وذلك نظراً لخطورتها وتزايد أضرارها الاجتماعية والاقتصادية فأصبحت تلفت الانتباه لذا الكثير من المتضررين في كافة العلوم المختلفة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء هذه الحوادث المرورية لتقدم كافة الحلول المناسبة لهذه الظاهرة، التي ألحقت ضرراً كبيراً بالمجتمع الليبي، ولقد أصبحت من المسببات الرئيسية للوفاة بين أفراد المجتمع، وتنحدر مشكلة البحث في محاولة التعرف على أسباب حوادث المرور والآثار المترتبة عليها؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

1- وضع مقترحات مناسبة للحد من حوادث المرور.

2- الكشف عن أسباب حوادث المرور والآثار المترتبة عليها.

3- ندرة الدراسات السابقة التي أجريت على حوادث المرور في المجتمع الليبي.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الاتي:

1- التعرف على الأسباب التي أدت إلى ارتكاب حوادث المرور وعلى الآثار الاجتماعية التي سببتها حوادث المرور.

2- التعرف على حجم حوادث المرور خلال فترة 2021-2022.

3- وضع اقتراحات وتوصيات لتقليل من حجم حوادث المرور.

تساؤلات البحث:

تتمثل تساؤلات البحث في الاتي:

1- ما هي أسباب حوادث المرور؟

2- ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية الناجمة عن حوادث المرور؟

3- ما هي طرق الوقاية من حوادث المرور؟

مفاهيم ومصطلحات البحث.

تتمثل مفاهيم ومصطلحات البحث في الاتي:

1- حادث المرور: هو كل ما يتعرض له مستخدموا الطريق من اصطدام ودهس وانقلاب وسقوط ونحو ذلك، سواء كانوا مشاة أم ركاباً، سائرين أو واقفين أو جالسين سواء كانت وسائل نقلهم مركبات آلية، سيارات، قطارات حيوانات. (المطيري، 1992، ص74)

2- **الحادث**: هو الذي نشأ نتيجة لاختلال الفعل المتبادل للنظام وهو يجمع بين السائقين والسيارات والظروف الطبيعية وحالة الطريق، حيث إن الإخلال بوظيفة أي عنصر من عناصر النظام المذكورة يمكن أن يؤدي إلى وقوع إحدى حوادث الطريق. **(شويمين،2011 ، ص10)**

3- الطريق: كل مسلك عمومي مفتوح لحركة مرور المركبات. **(يونس، 1987، ص25)**

4- **السيارة**: هي كل مركبة موجهة لنقل الأشخاص أو البضائع، ومزودة بجهاز ميكانيكي.

5- **قتيل حوادث المرور**: وكل شخص قتل أثر الاصطدام المباشر في مكان الحادث.

6- حوادث السيارات هو كل حادث ينتج عن أضرار جسمية أو مادية دون قصد جراء استخدام المركبة. (الحضيري، 1998، ص41)

الدراسات السابقة:

تنقسم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث الي ثلاثة أقسام هي كالاتي:

أ- الدراسة المحلية.

1- دراسة محمود سالم بدور (1996-1997) بعنوان "ظاهرة حوادث المرور بليبيا "حيث أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على الأسباب المباشرة وغير المباشرة لحوادث المرور بمدينة الزاوية، والتعرف على حجم الأضرار البشرية والمادية الناجمة عن حوادث المرور بمدينة الزاوية خلال الفترة من 1990 – 1996 وتوصلت الدراسة إلى أن:

أ- السائق والمتمثل في السرعة، والتهور والقيادة دون ترخيص والإدمان على المخدرات وتناول الكحول هو العامل الرئيسي لحوادث المرور.

ب- عدم وضع إشارات المرور في الأماكن النامية.

ت- وجود فتحات متعدد بالطريق الساحلي.

2- **دراسة جمعة أحمد محمد بشير 1998** بعنوان "الآثار السلبية، والاقتصادية والاجتماعية، والنسبة الناجمة عن حوادث المرور" دراسة تطبيقية أجريت لهدف التعرف على الآثار السلبية، والاقتصادية، والاجتماعية والنفسية الناجمة عن حوادث المرور بمدينة طرابلس خلال سنة 1998 وتوصلت إلى الاتي:

أ- غالبية ضحايا حوادث المرور ترجع أعمارهم ما بين 20 – 40.

ب- إن معظم الضحايا التي ارتكبت حوادث المرور كانت بسبب اصطدام السيارات مع بعضها البعض.

الفصل الثاني

- تمهيد.
- تعريف الحادث المروري.
- أنواع الحوادث المرورية.
- أسباب حوادث المرور.
- بعض القوانين والتشريعات التي تخص قانون المرور.
- أهم الآثار الناتجة عن حوادث المرور.
- إحصائيات المرور لسنة 2020 – 2021

تمهيد:

تعتبر الحوادث المرورية تشكل خطراً كبيرا على المجتمع لما تسببه من خسائر في الأرواح والممتلكات وهذه الخسائر التي تسببها حوادث الطرق أخذت تزداد خطورتها يوماً بعد يوم، وأصبحت مهمة صعبة ومعقدة في المجتمع وبحاجة إلى جهد كبير للحد من هذه الحوادث التي تسبب خسائر بشرية ومادية على حد سواء وما لذلك من تأثير سلبي مباشر على الأفراد مما تترك من معاناة نفسية واقتصادية، وكذلك يجب الاهتمام وبذل الجهود الحثيثة من أجل تقليل نسبة ضحايا وخسائر الحوادث من خلال التوعية المرورية بوسائل الإعلام والحث عن تحسين الطرق والقضاء على بعض الظواهر السلبية الموجودة عند سائقي السيارات لتناول المواد المخدرة وغيرها.

الحادث المروري**:** يعرف على أنه واقعة تحدث دون تدبير سابق بسبب توفر ظروف معينة يحتمل وقوعها، وينتج عنها نتائج سيئة وغير مرغوب فيها، ويقصد بالحوادث المرورية جميع الحوادث التي تنتج عنها أضرار مادية أو جسمانية جراء استعمال المركبة وهي كل واقعة ينجم عنها وفاة أي حالة أو خسارة في الممتلكات دون قصد السائق، وسبب المركبات أو حمولتها أثناء حركتها ويدخل ضمن ذلك حوادث الاحتراق أثناء حركة المركبة على الطريق العام. (النيلي،1986، ص11)

أنواع الحوادث المرورية:

تتمثل أنواع الحوادث المرورية في الاتي:

1- **الاصطدام**: هو حادث سيارتين أو أكثر أو حيوانات أو أجسام أخرى على الطريق.

2- **الانقلاب**: هو انقلاب السيارة بسبب استخدام السرعة أو خلل ميكانيكية السيارة سبب عدم إجراء فحص دوري لها أو خلل في الطريق مثل وجود مطبات أو سبب حالة جوية كسقوط الأمطار والضباب في الشتاء والرياح الشديدة المحملة بالغبار.

3- **الدهس**: يعني دهس المشاة.

ويمكن تصنيف الحوادث المرورية من حيث نتائجها إلى:

1- **الحوادث البسيطة**: وهي حوادث لا تؤدي إلى حدوث إصابات بشرية ولا تنتج عنها أضرار عادية بليغة أو متوسطة، إلا أنها غالباً ما تؤدي إلى هدر الوقت وحدوث بعض الآلام وتعطيل الإجراءات.

2-**الحوادث المتوسطة**: وهي الحوادث التي لها أثر اقتصادي حيث تسبب خسائر مادية بالأموال العامة والخاصة وبالأضرار التي تحدث للمركبات.

3-الحوادث الجسيمة: تسبب هذا النوع من الحوادث إصابات خطيرة متمثلة في تعرض الآلاف من البشر كل عام إلى القتل وقد تسبب لبعض الأفراد بالعاهات المستديمة التي تمنعهم من أداء دورهم الطبيعي وهذا النوع هو أخطر أنواع الحوادث لأنها لها أثر كبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي. (الميطري ،1992، ص35)

أسباب حوادث المرور في ليبيا

لو لحظنا في الإحصائيات الواقعة من حوادث المرور لنجد أن الأسباب تنقسم إلى قسمين هما مباشرة وغير مباشرة.

أولاً الأسباب المباشرة العامل الأساسي (السائق):

تؤكد الإحصائيات أن الأخطاء البشرية التي تسبب في وقوعها قائدي سيارات تمثل حوالي (85 %) وهذه الأخطاء كثيرة، ومتعددة منها ما يرتبط بالأسباب المباشرة، ومنها ماله صلة بالحادث أو ما يسمى بالأسباب غير المباشرة، ويمكن تحديد ذلك من خلال الآتي:

أ- عدم المبالاة:

أشارت النتائج والدراسات العالمية إلى وجود ارتباط بين التكوين النفسي لشخصية الفرد وعدد

الحوادث إلى يمكن أن تسببها حوادث السيارات، ويرجع السبب فيها إلى الأفراد الذين ثبتت حالة المستوى الاقتصادي، والاجتماعي لهم أنهم يمثلون مجموعة متناقضة، وغير مستقرة انفعاليا خاصة على مستوى تفاعلهم الأسرى، وانعكاس ذلك على حالتهم النفسية، وشعورهم بعدم التوافق، والتكيف.

ب – ضعف المعرفة وقلة الاطلاع:

القيادة أصبحت علماً وفناً ودوقاً وأخلاقاً، وتتعدي العلوم النافعة والضرورية والتي تدرس بالمعاهد والمؤسسات التعليمية، وقد أكدت بعض الدراسات على وجود علاقة بين أنظمة ولوائح المرور، واختراق حوادث السيارات على الطرق.

ج – عدم الخبرة:

إن التطور الذي حطي به الكثير من المجتمعات على مستوى العالم ساعد على تطوير الطرقات وبناء الجسور والمسارات الضوئية المتنوعة ولهذه ساعدت قائدي السيارات على اكتساب الخبرة والتعامل معها بصورة إيجابية خاصة عند قيادتهم للسيارات.

د – ضعف اللياقة البدنية: لها تأثير كبير على قائدي السيارات حيث كلما كانت الحالة الصحية جيدة ساهم ذلك في شعور قائدي السيارات بالأمان، والثقة بالنسبة لتقديراتهم أثناء القيادة كما يجب مراعاة عامل الإجهاد الذي له دور سلبي على ضعف درجة التركيز الدهني أثناء قيادتهم. **(درويش، المرجع سابق، ص3)**

ثانياً الأسباب غير المباشرة وهي كالاتي:

أ- الطرق:

يشير بعض الباحثين إلى أن الطريق من أسباب وقوع الحوادث حيث إن عدم متابعة أعمال الصيانة للطرق يؤثر سلبيا على حركة المرور وبالتالي قد يودي بدوره إلى وقوع حوادث ولذلك يجب على قائدي السيارات ضرورة الانتباه واتباع الإرشادات السليمة للقيادة ومراعاة عدم القيادة في الأماكن أو الاتجاهات المتسرعة التي يفقد السيطرة عليها ويؤدي هذا إلى الحوادث المرورية.

ففي جميع البلدان تخطط شبكات الطرق وتصمم معظم الطرق إلى حد كبير مراعاة لمصالح مستخدمي السيارات أما فيما يتعلق بالمترجلين وراكبي الدراجات النارية فإن الجمع بينهم وبين السيارات القادرة على الطريق سرعات عالية يمثل أهم مشكلة فيما يتعلق بالسلامة على الطرق ولا تتحقق سلامة المترجلين وراكبي السيارات نسبياً الأ على الطرق التي تسير فيها السيارات بسرعة نقل عن 30 كم في الساعة وهناك لا تحقق هذه السلامة إذا فصل المترجلين عن السيارات وعن طريق الأرصفة والممرات الخاصة بالمشاة.(التطوير العالمي للمنظمة العالمية للمحضة 2004م ،ص45)

ب – المركبة:

يؤكد البعض أن عدم إجراء الصيانة الأولية والدورية على أجزاء صيانة السيارة قد يودي الي الوقوع في مشكلات عديدة أثناء القيادة ومن تم اقتراف الحوادث ولذا ينصح قائدو السيارات بضرورة إجراء الفحص الشامل على السيارة بصورة منتظمة لتحقيق السلامة الشخصية وللأخريين أيضاً داخل المجتمع.

بعض التشريعات والقوانين المتعلقة بالحوادث الطرق في ليبيا.

أولاً القانون الذي يخض الترخيص للمركبات الآلية "قانون رقم (11) لسنة 1984.

المادة الثالثة: تقرر هذه المادة بأنه لا يجوز سير أية مركبة آلية على الطرق العامة دون ترخيص بذلك من جهة المختصة بالتراخيص طبقا لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه.

كما تنص المادة الخامسة: يتقدم المركبة الآلية المطلوب لها الترخيص لفحصها فنيا من قبل مالكها أو وكيلة أو المسؤول عنها وذلك في الزمان والمكان اللذان تحددهما الجهة المختصة بالترخيص، وتشمل الفحص الفني أجهزة المركبة، والتحقق من استيفائهما لشروط المتانة والأمن.

أما المادة السادسة، إذا تبث من خلال الفحص الفني عدم صلاحية المركبة الآلية فيحظر طالب الترخيص بكتاب ويبين رفض طلبة وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ الفحص، وإذا ثبت من الفحص الفني صلاحية المركبة الآلية فعلى طالب الترخيص

أن يقدم وثيقة تأمين عنها ضد الحوادث لمدة الترخيص صادرة من الشركة التي تزاول عمليات التأمين على المركبات الآلية، وذلك وفقاً لأحكام قانون التأمين الإجباري عن المسؤولية المدينة الناشئة عن حوادث المركبات.

الفصل الثالث (قيادة المركبة الآلية)

تنص المادة الحادية والعشرون أنه لا يجوز قيادة أية مركبة دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.

أما المادة السادسة والعشرون تنص على أنه لا يجوز إصدار تراخيص القيادة إلا إذ توفرت الشروط التالية وهي:

- ألا تقل السنة عن (18) ثماني عشرة سنة ميلادية، وتثبت السن من واقع كتيب العائلة.
- أن يكون لائقا صحيا للقيادة، ويثبت ذلك من الفحص الطبي الذي تجريه اللجنة الطبية المختصة.
- أن يجيد قيادة المركبة الآلية التي يطلب الترخيص له بقيادتها، ويثبت ذلك باجتيازه الامتحان الذي تجريه له لجنة بصدد تشكيلها، وتنظيم إجرائها قرار من اللجنة العامة للعدل على أن يكون من بين أعضائها موظف فني من الجهة المختصة بالتراخيص ومندوب عن شرطة المرور أما الفصل الرابع من قانون رقم (1984) الذي يخص قواعد المرور: حيث تنص المادة الحادية والثلاثون أنه يجب اتباع الإشارات، والعلامات، والقواعد التي تقررها أو تضعها شرطة المرور لتنظيم حركة السير، وسلامة الركاب والمشاة.

كما تنص المادة الثانية والثلاثون: ضرورة صيانة الطرق من قبل المختصين، وتقدم طلب من مركز المرور، وبإشراف مختصين، وأن يضعوا لوحات تحذيرية، وإرشادات واضحة، وإنارة كافية عن الغروب بوجود أعمال صيانة وعند الانتهاء من العمل عليه إزالة اية عقبات أو عوائق بعد الانتهاء من أعمال الصيانة.

أما المادة الثالثة والثلاثون تنص على ضرورة وضع الإشارات، والقواعد لحركة المرور على الطرق داخل مخططات المدن.

(أبوتوتة، 2003، ص34)

أهم الآثار الناتجة عن حوادث المرور

أولا: الآثار الاجتماعية لحوادث المرور:

إن الآثار الاجتماعية لحوادث المرور ليست من الأمور التي يمكن تتبعها، وحصرها بسهولة بل أن الأمر يعد من الصعوبة للاتصالات بأبعاد معنوية، بالإضافة إلى ذلك فإن التحديد الدقيق للآثار الاجتماعية المختلفة الظاهرية يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة مستويات، وذلك على النحو التالي: -

أولا: - آثار حوادث المرور على المجتمع ككل أن أحد أهم أهداف المجتمع، ويتمثل في الاستغلال الأمثل لمقدراته، وإمكانياته ذلك بما يحقق أكثر درجة ممكنة من الرفاهية والسعادة.

ومن هنا فإن أي أنفاق أو تبذير سلبي في ثروة المجتمع، ومقدراته يعود لا محالة بالضرر على إمكانيات هذا المجتمع، ويقلل من تحقق أهدافه، وتطلعاته.

ثانيا: - تشكل حوادث المرور تحديا سلبيا، وخطيراً للمجتمع وتعتبر عاملا في ضياع الطاقات المادية والبشرية سواء بزيادة معدلات الوفيات أو زيادة عدد المصابين والأضرار المادية من جرائها، وهكذا تتصل الآثار الاجتماعية لحوادث المرور بفقدان العديد من العناصر البشرية بالموت أو بالإصابات المختلفة مثل العجز والإعاقة بالإضافة إلى الخسائر المادية.

ثالثا: - أن زيادة حوادث المرور تعني الزيادة في إنفاق جزء من ميزانية المجتمع لتلاقي هذه الآثار، ومواجهتها مما يترتب عليها الكثير من الأضرار، ويكون ذلك على حساب الخدمات المباشرة للمواطنين، وعلى مستوى المجتمع ككل على أنها عوامل هدم وعنصر خلل في إطار منظومة الحياة الاجتماعية تستنزف موارد المجتمع وثرواته والتي يكون لها ضحايا من الأفراد الأبرياء موت وإعاقة وعجزا كليا.

(عثمان،2017، ص23)

ثانيا: الآثار النفسية:

أما من الناحية النفسية فتعتبر الحالة النفسية والسلوكية لقائد السيارة من العوامل الرئيسية في حوادث الطرق، ومن وجهة النظر النفسية فإن قيادة السيارة هي عمل مركب يتعرض خلاله السائق لكثير من المواقف والانفعالات التي تتطلب التركيز المستمر والقدرة على ضبط الانفعال ورد الفعل الملائم دون توتر أو قلق، ولا تتوفر هذه العوامل في معظم السائقين.

وتنشأ من تلك الإصابة بحالة نفسية شديدة يطلق عليها الأطباء اضطرابات الضغوط بعد "الصدمة" تعرف اختصارا PTSD وفي هذه الحالة تسوء الحالة المزاجية للمريض حيث تظل الصور، والمشاهد التي عاشها أثناء الحادث ماثلة في ذهنه في اليقظة، ويستعيدها أيضاً في صورة كوابيس، وأحلام مزعجة أثناء النوم فكما هو معروف فإن الذين يمنحون رخصة قيادة يطلب منهم شهادة طبية بالخلو من الأمراض وشهادة فحص العين لقوة البصر لكن أحدا لم يفكر في الناحية النفسية فقد يكون الشخص لديه حالة اضطراب عصبي مثل نوبات الصرع التي تحدث في أي وقت، ولا تظهر في الفحص الطبي المعتاد، أو يكون بحالة انفصام عقلي يمنعه من التحكم في ردود أفعاله ولا يستطيع تقدير المواقف بشكل سليم والميل إلى السلوك العدواني دون خوف من أي عقاب.

(العزابي، 2003، ص158)

ثالثا: الآثار الاقتصادية الناتجة عن الحوادث المرورية.

تتمثل فيما تلحقه من أضرار بالممتلكات المادية والخاصة أو تلك التي تكبدها أجهزة المرور من جراء رفع مخالفات الحوادث، وعلاجها وإزالة ما ينتج عنها.

والحقيقة أن مشكلة الحوادث المرورية لها بعد اقتصادي يجب ألا يغفل عنه فلقد أثبتت الدراسات، والبحوث أن الخسائر المادية الناتجة عن الحوادث المرورية تقدر بمبالغ مالية كبيرة إلى جانب الأضرار بالممتلكات العامة نجد أن الخسائر التي تسببها الحوادث المرورية تتمثل في الضرر الواقع على بعض المنشآت العامة التي تعد ملكاً لجميع أفراد الدولة، وقد تحرم الأفراد من الاستفادة من خدمات المنشآت نتيجة ما حدث من إتلاف، ومن ذلك أعمدة الإنارة واللافتات الإشهارية، والأشجار والأرصفة ومراكز الإسعاف على الطريق ويقع عبء إصلاحها على نفقات الدولة مما يحملها أعباء إضافية من الميزانيات المخصصة لأغراض أخرى التي كان يمكن الاستفادة منها في نواحي تفيد المجتمع، أما على الجانب الآخر فنجد الخسائر في الممتلكات الخاصة من خلال ما يحدث من إتلاف للسيارات والأفراد التي تتأثر بالاصطدام الناتج من الحادث المروري. (عبد الجليل،1999، ص201)

ولا شك في أن الخسائر المادية التي تتكبدها المجتمعات من حوادث المرور خطيرة ومؤثرة بما ينعكس سلباً على الناتج القومي وهو ما يسمى بنسبة الفاقد من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ناحية الأثر غير المباشر فنجد أن الخسائر المادية التي تتكبدها الدول المختلفة تتمثل فيما يتعلق بالمصابين ونفقات علاجهم وما يترتب على إعاقتهم من فاقد، وتعطيل للطاقات الإنتاجية للفرد بالإضافة لما يتعلق بنفقات أجهزة المرور في إزالة مخلفات الحوادث، وفي إجراءات التحقيق في الحوادث المرورية والانتقال والمعاينة، وكذلك ما يحدث من إتلاف في الممتلكات الخاصة، وتعطيلها عن أداء الخدمات للأفراد.

(التير، 1992، ص65)

كيفية طرق الوقاية من الحوادث المرورية:

تؤدي حوادث المرور بحياة كثير من الناس وتخلف وراءها معاناة نفسية واجتماعية واقتصادية وذلك تستدعي الضرورة من إيجاد سبل جادة للحد من الحوادث المرورية من خلال العناصر التالية:

أ- التعليم والثقافة والتوعية

من خلال التركيز على شرائح المجتمع المختلفة من كبار وشباب وأطفال واستيعاب الثقافة المرورية بكل أبعادها، ويتم ذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة وعن طريق برامج التوعية المرورية المناسبة في المدارس العامة

والخاصة، وكذلك الجامعات والكليات المتوسطة والمعاهد ومراكز التدريس والعمل على إقرارها كمادة من المواد في المستقبل، وتجدر الإشارة إلى أهمية تطوير مستوى مدارس تعليم القيادة وتطرح بجدارة قضية القدوة الحسنة في الثقافة، والتوعية المرورية فالأب قدوة لأبنائه أثناء قيادته للسيارة، ورجل المرور قدوة كذلك لبلاده لأنه مصدر في نشر الوعي، وتأصيل مفاهيمه.

(العزابي، مرجع سبق ذكره، ص158)

ب- التشريع وتطبيق أنظمة المرور

إن وجود نظام مروري متآكل من شأنه أن يوجد قاعدة أساسية تهتم في الحد من الحوادث المرورية، وتحقيق الآمن الضروري وأهداف النظام السياسي والاجتماعي من خلال تنظيم مرافق السير بالطرقات العامة، ولكي تتحقق تلك الأهداف لا بد من مراقبة الأنظمة الحالية، وتقويمها باستمرار، والعمل على سن الأنظمة الجديدة عند ظهور قضايا تستلزم ذلك، وتدريب وتأهيل القائمين على تنفيذ أنظمة المرور، والعمل على إلزام المشاة باحترام التعليمات، وذلك باتباع المميزات الشخصية لهم، ولا بد من العمل على الرقابة والمتابعة المستمرة للمخالفين مع ضرورة تطبيق المخالفات المستحقة عليهم إلى جانب الحزم، والتطبيق الجدي للأنظمة لتحقيق أهداف الأمن المروري.(مخلف ، 1998، ص59)

ج-الجانب الهندسي

يعتبر الجانب الهندسي ذا أهمية بالغة في مجال السلامة المرورية خاصة بالنسبة للطرق والمركبات نظراً للأهمية التي تمثلها في الوقاية من الحوادث المرورية خاصة للطرق بحيث تمديد مواقع الطرق تم التصميم الذي يتلاءم مع حجم المرور في الحاضر والمستقبل تبعا للزيادة السكانية والمركبات باعتبار السلامة تهتم ببعض العناصر المرتبطة بالطريق كالمنتجات الرأسية والأفقية ومداخل ومخارج الطرق السريعة، ومراعاة المواصفات الفنية الإسفلتية، وإن تكون الطرق مزودة باللوحات الإرشادية، والإشارات التنظيمية، والتحررية، ومحاولة تلافي عيوب الطرق، ورفع مستوى الخدمات الهندسية إلى تقدمها الجهات ذات العلاقة من تطورها للاستفادة منها، أما بالنسبة للمركبة لا بد من التركيز على صيانة وتجهيز المركبة التي تشمل الدعامات الأمنية والخلفية لامتصاص الصدمات عند وقوع الحوادث ووجود الإسفنج وحزام الأمان ووسائد الهواء. (عبد الفتاح ،2005، ص43)

إحصائيات المرور لسنة 2020-2021م في ليبيا.

وفق إحصائيات المرور في ليبيا لسنة 2020 – 2021 وفي اليوم العالمي للمرور أوضحت أن ضحايا حوادث المرور في ليبيا ما يقارب 1761 ضحية على الطرقات العامة مع أكثر من 1743 جريحا، وبخسائر مالية تقدر بمليونين، وثمانية آلاف دينار ومع تضرر 6641 مركبة آلية مما يدل على أن المجتمع الليبي لا يتقيد بقوانين المرور وعدم لبأس حزام الأمان، وعدم اتباع طرق السلامة من خلال الإشارات المرورية نتيجة عدم الوعي المروري.

(مكتب التوثيق والاعلام قناة الوسط 2021)

النتائج:

من خلال ما قدم في البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- ازدياد ملحوظ بعدد الخسائر (المادية، والبشرية) بمرور الزمن.

2- أغلب أفراد المجتمع غير راضين عن صلاحيات الطرقات لسير المركبات.

3- هناك تهاون في تطبيق القانون من قبل رجال المرور.

4- زيادة عدد السيارات في العشر السنوات الأخيرة في ليبيا.

5- ضعف التوعية من قبل وزارة الداخلية للمرور، والتراخيص لسائقي المركبات من قبل وسائل الإعلام.

التوصيات:

1- الفحص الدوري للمركبات الآلية بشكل دوري.

2- صيانة الطرق العامة ووضع إشارات المرور في الأماكن المناسبة، وأيضاً وضع علامات مرورية للمطبات.

ت- عدم التهاون في تطبيق القانون من قبل وزارة الداخلية للتراخيص والمرور.

قائمة المراجع العلمية

أولا: الكتب العلمية

1.أبو القاسم العزابي، نظام المرور والأبعاد القانونية والاجتماعية والنفسية سلسلة الطرق والأمن، ليبيا، 2003م.
2.أحمد يونس، الجوانب النفسية لمشكلات حوادث المرور، دار المهنة القديمة، الطبعة الأولى، سنة 1987م.
3.درويش عبد الفتاح، بعض محددات الميل إلى الحوادث المرورية، دار النشر الأقصى، الطبعة الأولى، لبنان، 2005م.
4.شاكر مخلف، الإعلام والتوعية المرورية، دار علاء للنشر والتوزيع، سوريا، 1998م.
5.عبد الجليل، فن القيادة والتطبيق، مطابع الإشعاع، الرياض، سنة 1999م.
6. عبد الرحمن أبوتوتة، نظام المرور والأبعاد القانونية والنفسية، سلسلة الوعي الأمني، مطابع أمانة العدل، 2003.
7.عقاب المطيري، حوادث المرور، دار النشر الثقافة العربية، الطبعة الثانية، الرياض، سنة 1992.
.عقاب المطيري، حوادث المرور، ط2، مطابع النعامة الدينية، رياض، 1992.
9. محمود علي الحضيري، حوادث الطرق وآفاق السلامة، دار الكتاب الوطنية بنغازي، سنة 1998.
10.مصطفى النيلي، المرور وتحقيق حوادث، كلية الشرطة، مصر، 1986.
11. مصطفى عمر التير، سيرة التحديث في المجتمع الليبي، سواء بين القديم والجديد، ليبيا، 1992.
12. مطلق الهماش، المرور وثقافة التقنية-مقدمة قواعد نظامية، مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض، 2003.

ثانيا: الرسائل العلمية

13-. دراسة محمود سالم دور، بعنوان ظاهرة حوادث المرور بالزاوية، رسالة ماجستير غير منشورة، 1997م.
14-دراسة جمعة أحمد محمد بشير 1998 بعنوان الآثار السلبية، والاقتصادية والاجتماعية، والنفسية الناجمة عن حوادث المرور بطرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 1998م.
15-عمار شويمإن، أحكام حوادث المرور، والآثار المترتبة عليها في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج الأخضر الجزائر، سنة 2011.
16-غزالة عبد الله عثمان، حوادث المرور لسيارة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، 2017.

ثالثا: التقارير العلمية

17- مالك الخضري، السلامة المرورية، وزارة النقل والمواصلات، تقارير صادر عن وكالة رويترز العربية، سنة 2015.
18- مكتب التوثيق والإعلام قناة الوسط 2021.